الصومال

تقديم تقرير إلى الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة

الدورة الثانية والخمسون للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

(اكتوبر 2025)

مقدم بتاريخ ٢٣ سبتمبر /ايلول 2025

مقدم من: مؤسسة المجلس العربي

عناوين الاتصال

اسم الجهة المقدمة للبلاغ: المجلس العربي

العنوان:

rue de l'Est 6, 1207 Geneva Switzerland,

Registered in Geneva under license no. (CHE-228.730.069)

الموقع الالكتروني:

https://arabcouncil.foundation/en

الشخص المكلف بتقديم البلاغ: المعتصم الكيلاني

مدير بوابة المحاسبة "التقاضي الاستراتيجي" في المجلس العربي

الايميل: justice@arabcouncil.foundation

مقدمة:

يهدف هذا التقرير، المقدم من المجلس العربي إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الدورة الثانية والخمسون، أكتوبر 2025)، إلى تسليط الضوء على الوضع الحقوقي في جمهورية الصومال الفيدرالية من منظورين رئيسيين: حقوق الطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ضوء التزامات الصومال الدولية والإقليمية، والتحديات المستمرة التي تعيق التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات.

يُظهر التقرير أن الصومال ما يزال يعاني من إرث طويل من النزاعات المسلحة والانقسامات الداخلية التي أضعفت مؤسسات الدولة، وأثّرت سلبًا على قدرة الحكومة في حماية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الأساسية.

ورغم الانضمام إلى عدد من الصكوك الدولية المهمة، مثل *اتفاقية حقوق الطفل (CRC)* و*العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)*، فإن التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات ما يزال محدودًا للغاية نتيجة ضعف البنية المؤسسية، وانعدام الأمن، ونقص التمويل.

فيما يتعلق بحقوق الطفل، يشير التقرير إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين طفل خارج النظام التعليمي، بينما تتواصل ظاهرة تجنيد الأطفال من قبل جماعات مسلحة أبرزها حركة *الشباب*.

كما يسلّط الضوء على الزواج المبكر والعنف الجنسي ضد الأطفال بوصفهما من أكثر الانتهاكات انتشارًا في غياب منظومة حماية فعالة وآليات مساءلة مستقلة.

أما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيواجه الصومال أزمة معيشية مزمنة؛ إذ يعيش نحو 70% من السكان تحت خط الفقر، وتعتمد غالبية الأسر على المساعدات الإنسانية.

ويُضاف إلى ذلك تفاقم أزمات الأمن الغذائي والجفاف، ما أدى إلى تهديد مباشر لحياة ملايين الأشخاص، وخصوصًا النساء والأطفال.

ويعاني النظام الصحي من انهيار شبه كامل، مع تسجيل واحد من أعلى معدلات وفيات الأمهات والأطفال على مستوى العالم.

يخلص التقرير إلى أن حماية حقوق الإنسان في الصومال تتطلب مقاربة شاملة تقوم على:

1. تعزيز مؤسسات الدولة وبناء منظومة قضائية مستقلة.
2. إصلاح القوانين الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.
3. اعتماد استراتيجية وطنية لحقوق الطفل والمرأة.
4. تطوير البنية الصحية والتعليمية بدعم من المجتمع الدولي.

وفي الختام، يؤكد المجلس العربي أن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الصومال لن يكون ممكنًا دون الاستثمار في الإنسان، وخاصة الأطفال والنساء، بوصفهم حجر الأساس لأي نهضة مستقبلية.

الملخص التنفيذي

١. يمثل الوضع الحقوقي في الصومال واحدًا من أكثر الأوضاع تعقيدًا في المنطقة، نتيجة عقود من النزاعات المسلحة، ضعف مؤسسات الدولة، والتحديات الإنسانية المتفاقمة. رغم الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التزامات الدولة ما تزال بعيدة عن التطبيق الفعلي بسبب صعوبات والتحديات وضعف الامكانيات.

٢. يركز هذا التقرير على محورين رئيسيين: حقوق الطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد أظهرت البيانات أن أكثر من ثلاثة ملايين طفل خارج مقاعد الدراسة، وأن تجنيد الأطفال لا يزال ممارسة واسعة النطاق من قبل جماعات مسلحة مثل حركة الشباب، مع ضعف آليات المساءلة. كما أن معدلات الزواج المبكر والعنف الجنسي ضد الأطفال ما تزال مرتفعة، في ظل غياب حماية قانونية فعالة أو مؤسسات قادرة على تقديم الدعم.

٣. على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يواجه الصومال مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة، إذ يعيش نحو 70% من السكان تحت خط الفقر، بينما تعتمد نسبة كبيرة منهم على المساعدات الإنسانية. كما أن انعدام الأمن الغذائي والجفاف المزمن يهددان حياة ملايين الأشخاص، وخاصة الأطفال. أما النظام الصحي، فضعيف للغاية، حيث تسجل البلاد من بين أعلى معدلات وفيات الأطفال والأمهات عالميًا.

التوصيات الرئيسية:

A. وضع خطة وطنية شاملة لحماية الأطفال، مع آليات لمحاسبة المسؤولين عن تجنيدهم أو استغلالهم.

B. إصلاح التشريعات الوطنية بما يضمن منع الزواج المبكر وتجريم العنف ضد الأطفال.

C. زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، وضمان وصول الخدمات إلى المناطق الريفية والفقيرة.

D. تبني استراتيجية وطنية للحد من الفقر، مع تعزيز الشفافية في إدارة المساعدات الإنسانية.

E. إشراك منظمات المجتمع المدني الصومالية في رسم السياسات ومراقبة تنفيذ الالتزامات الحقوقية.

المنهجية

٤. استند هذا التقرير إلى مراجعة موسعة للتقارير الأممية (اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، تقارير المقررين الخاصين)، إضافة إلى تقارير منظمات دولية مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، إلى جانب بيانات محلية من منظمات صومالية تعمل في مجال حقوق الطفل والإغاثة. كما تم الاعتماد على استبيانات ثانوية ومعلومات من الإعلام المحلي والدولي.

٥. تضمن التقرير استخدام استبيانات مقارنة (قبل/بعد) صادرة عن منظمات أممية لتقييم تطور حالة حقوق الطفل والحقوق الاقتصادية. يلتزم التقرير بالمعايير الدولية للتوثيق، مع الحرص على مراعاة الحياد والموضوعية.

خلفية عامة

٦. منذ انهيار الدولة المركزية في عام 1991، يعيش الصومال في حالة نزاع مسلح طويل الأمد، أدى إلى تفكك مؤسسات الدولة وانتشار سلطات أمر واقع في أقاليم متعددة. تسيطر حركة الشباب المرتبطة بالقاعدة على أجزاء واسعة من البلاد، وتستمر في شن هجمات مسلحة ضد المدنيين والبنية التحتية.

٧. الوضع الأمني والسياسي المضطرب أدى إلى نزوح داخلي يقدر بأكثر من 3 ملايين شخص، بينما يعتمد أكثر من 6 ملايين على المساعدات الإنسانية العاجلة. كما أن الأزمات البيئية، وعلى رأسها الجفاف والفيضانات، عمّقت من هشاشة المجتمع وأثرت بشكل مباشر على حقوق الإنسان.

٨. رغم تصديق الصومال على اتفاقية حقوق الطفل (CRC) ومعاهدات حقوقية أخرى، فإن التنفيذ بقي محدودًا بسبب ضعف المؤسسات، غياب الإرادة السياسية، واستمرار النزاع. يظل الأطفال والفئات

الفقيرة الأكثر تضررًا من هذا الوضع، ما يجعل محور حقوق الطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية أولوية قصوى في أي عملية مراجعة حقوقية.

حقوق الطفل

٩. التعليم: يعاني قطاع التعليم من ضعف شديد، حيث تشير تقديرات اليونيسف إلى أن أكثر من 3 ملايين طفل صومالي خارج مقاعد الدراسة. يعود ذلك إلى النزاعات المستمرة، النزوح، ضعف البنية التحتية، وغياب المعلمين المؤهلين. نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا تتجاوز 30% في بعض المناطق الريفية. الفتيات هن الأكثر تضررًا، إذ غالبًا ما يُدفعن إلى الزواج المبكر بدل مواصلة التعليم.

١٠ . تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات: لا يزال تجنيد الأطفال من قبل حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى يمثل انتهاكًا واسع النطاق. تقارير الأمم المتحدة تشير إلى مئات الحالات سنويًا، حيث يُجبر الأطفال على القتال أو تقديم خدمات لوجستية. كما أن بعض القوات الحكومية متهمة باستخدام الأطفال في النزاع. غياب آليات فعالة للمساءلة يفاقم من المشكلة ويترك الأطفال في دائرة العنف.[1]

١١ . العنف ضد الأطفال والزواج المبكر: تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 45% من الفتيات يتزوجن قبل سن 18 عامًا، في ظل غياب قوانين واضحة تمنع الزواج المبكر أو تحمي الأطفال من الاستغلال. كما أن العنف الجنسي ضد الأطفال في مناطق النزاع والنازحين الداخليين منتشر بشكل مقلق، مع قلة مراكز الدعم النفسي والاجتماعي.

١٢. الصحة وسوء التغذية: يواجه مئات الآلاف من الأطفال خطر سوء التغذية الحاد سنويًا، بسبب انعدام الأمن الغذائي الناتج عن الجفاف المتكرر. وتشير بيانات أممية إلى أن الصومال يسجل من أعلى معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة عالميًا. البنية الصحية غير قادرة على الاستجابة، حيث يفتقر كثير من المناطق إلى مستشفيات أو مراكز صحية أساسية.

التوصيات الخاصة بحقوق الطفل

A. وضع خطة وطنية عاجلة لمكافحة تجنيد الأطفال، تشمل محاسبة المسؤولين وتقديم برامج لإعادة دمج الأطفال المجندين.
B. إصلاح قوانين الأحوال الشخصية لضمان منع الزواج المبكر، ووضع عقوبات واضحة على المخالفين.

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح (Children and Armed Conflict – 2023)

C. زيادة الاستثمار في التعليم الابتدائي، مع برامج دعم للفتيات والأسر النازحة.

D. تعزيز البنية الصحية للأطفال، وخاصة برامج مكافحة سوء التغذية.

E. إنشاء آلية وطنية لحماية الأطفال النازحين وضمان حصولهم على التعليم والخدمات الأساسية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الصومال

١٣. الفقر والبطالة: يمثل الفقر التحدي الأكبر أمام المجتمع الصومالي، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يقارب 70% من السكان يعيشون تحت خط الفقر. البطالة واسعة الانتشار، [2] خصوصًا بين الشباب، إذ تتجاوز نسبتها 67%، ما يدفع كثيرًا منهم إما إلى الهجرة غير النظامية أو الانضمام إلى جماعات مسلحة كخيار للبقاء.[3]

١٤. غياب استراتيجيات وطنية واضحة لمعالجة الفقر جعل المجتمع يعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية، ما زاد من هشاشته أمام الصدمات الاقتصادية والسياسية.

١٥. الأمن الغذائي: الصومال من أكثر الدول تأثرًا بتغير المناخ والجفاف، حيث يعاني أكثر من 6 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي.[4] الأطفال والنساء هم الأكثر عرضة للجوع وسوء التغذية. الجفاف المتكرر يدمر المحاصيل ويجبر مئات الآلاف على النزوح الداخلي، فيما يتسبب غياب سياسات زراعية فعالة في اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية.

١٦. الأزمة الغذائية لم تعد ظرفًا استثنائيًا، بل تحولت إلى حالة مزمنة، ما يستدعي وضع خطة وطنية للزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية.

١٧. الحق في الصحة: النظام الصحي في الصومال ضعيف للغاية. تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن البلاد تسجل واحدة من أعلى معدلات وفيات الأمهات (829 وفاة لكل 100,000 ولادة حية) وأطفال دون الخامسة (115 وفاة لكل 1,000 طفل).[5]

١٨. البنية التحتية الصحية شبه منهارة، إذ يفتقر أكثر من نصف السكان إلى مراكز صحية أساسية. كما أن النزاعات المسلحة تعيق وصول المساعدات الطبية، فيما يبقى الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا النزاعات والنازحين شبه غائب.

[2] البنك الدولي: Somalia Poverty Assessment (2022)
[3] تقرير UNDP حول الشباب والبطالة في الصومال (2021)
[4] تقرير FAO وWFP عن الصومال (2023)
[5] منظمة الصحة العالمية – بيانات الصومال (2023)

١٩. الحق في التعليم: رغم ارتباط التعليم بحقوق الطفل، إلا أنه يمثل أيضًا أحد أبرز الحقوق الاجتماعية. ضعف البنية التحتية، نقص التمويل، والنزوح الجماعي جعل ملايين الأطفال خارج المدارس. النقص في المدرسين المؤهلين، وغياب المناهج الوطنية المحدثة، يفاقم من الوضع.

الاستثمار في التعليم لا يزال ضئيلاً للغاية، إذ لا يتجاوز 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من المعايير الدولية الموصى بها (4–6%).[6]

٢٠ . السكن والحقوق الأساسية للنازحين: النزوح الداخلي يمثل أزمة إنسانية مزمنة في الصومال، حيث يعيش أكثر من 3 ملايين نازح داخليًا في مخيمات غير رسمية،[7] تفتقر إلى أبسط مقومات السكن الملائم. هؤلاء النازحون محرومون من التعليم، الرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية.

كما أن النساء والأطفال في المخيمات أكثر عرضة للعنف والاستغلال، في ظل غياب آليات حماية فعالة أو خطط وطنية لمعالجة أوضاع النازحين.

الإطار القانوني والمؤسسي

٢١. يمثل الدستور الصومالي المؤقت لعام 2012 المرجعية القانونية الأساسية التي تنص على مجموعة من الحقوق، بما في ذلك الحق في التعليم، الصحة، والعيش بكرامة. غير أن التطبيق العملي لهذه الحقوق لا يزال ضعيفًا نتيجة ضعف المؤسسات وانعدام سيادة القانون.

٢٢. على المستوى الدولي، صادقت الصومال على اتفاقية حقوق الطفل (CRC) عام 2015، لكنها لم تصادق بعد على البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، أو بيع الأطفال، أو استغلالهم في المواد الإباحية. كما أنها طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن التنفيذ المحلي لبنوده محدود للغاية بسبب غياب التشريعات الوطنية المكمِّلة.

دور المجتمع المدني

٢٣. رغم هشاشة الوضع الأمني وضعف الهياكل المؤسسية، يلعب المجتمع المدني الصومالي دورًا متناميًا في رصد الانتهاكات، تقديم الخدمات الأساسية، والمساهمة في نشر الوعي الحقوقي. تعمل منظمات محلية بالتعاون مع شركاء دوليين على برامج التعليم، التوثيق، والإغاثة، لكن بيئة العمل لا تزال محفوفة بالمخاطر بسبب التهديدات الأمنية والقيود الحكومية.

[6] اليونيسف – تقرير التعليم في الصومال (2022)
[7] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR – Somalia IDPs Report 2023)

التوصيات الدولية السابقة (UPR 2021)

خلال الاستعراض الدوري الشامل السابق (2021)، تلقت الصومال عشرات التوصيات التي ركزت على:

- تعزيز حماية حقوق الطفل، وخاصة مكافحة تجنيد الأطفال والزواج المبكر.
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.
- مواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

إلا أن المتابعة التنفيذية لهذه التوصيات ظلت محدودة للغاية، حيث لم يُسجل تقدم ملموس في معظم المجالات، خصوصًا ما يتعلق بتمكين الأطفال من التعليم أو تحسين الظروف المعيشية للنازحين.

التوصيات الشاملة

على المستوى العام:

A. ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وتسريع عملية المصادقة على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، بما يضمن حماية أوسع لحقوق الفئات الهشة.
B. دعم المجتمع المدني كشريك رئيسي في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأمين بيئة آمنة وشفافة لعمله.
C. وضع آلية وطنية فعالة لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بالتعاون مع المجتمع المدني، بما يضمن تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات واقعية.

على مستوى حقوق الطفل:

A. اعتماد خطة وطنية شاملة لحماية الأطفال، تتضمن مكافحة التجنيد، الزواج المبكر، والعنف الجنسي.
B. تطوير نظام تعليمي وطني يضمن وصول الفتيات والأطفال النازحين إلى المدارس.
C. زيادة الاستثمار في الصحة والتغذية للأطفال.

على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

A. وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، ترتكز على خلق فرص عمل للشباب وتعزيز الاقتصاد المحلي.
B. اعتماد خطة زراعية مستدامة لمواجهة الجفاف وضمان الأمن الغذائي.
C. زيادة ميزانية الصحة والتعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية.

D. تطوير سياسة وطنية للنازحين، تضمن لهم السكن الملائم والخدمات الأساسية.

E. إشراك منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٢٤. الخاتمة: يعكس الوضع الحقوقي في الصومال هشاشة عميقة ناجمة عن عقود من النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، وانهيار مؤسسات الدولة. الفئات الأكثر تضررًا تبقى الأطفال والفئات الفقيرة، الذين يعيشون بين دائرة الفقر، العنف، وانعدام الأمن الغذائي والصحي.

٢٥. رغم الالتزامات الدولية التي تعهد بها الصومال، فإن التطبيق ما زال محدودًا للغاية. لكن في المقابل، يفتح مسار الاستعراض الدوري الشامل نافذة مهمة لإعادة تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، ولحث السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات عملية لإحداث تغيير ملموس.

٢٦. إن معالجة أوضاع حقوق الطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليست فقط التزامات قانونية، بل تمثل أيضًا حجر الأساس لبناء سلام واستقرار طويل الأمد في الصومال.